

مقدمة:

تتعرض البيئة البرية والبحرية والجوية لأخطار متعددة نتيجة الأنشطة البشرية السلبية والتي تزداد وتبترتها حدة وخطورة يوما بعد يوم، مما يهدد بشكل فعلي استمرار الحياة على كوكب الأرض، حيث يرجع الخبراء في مجال البيئة أن السبب الرئيسي لهذا التدهور البيئي غير المسبوق إلى الثورة العلمية والتكنولوجية المتسارعة التي تعرفها البشرية في مختلف القطاعات الاقتصادية والعسكرية، والتي تحتاج إلى موارد طبيعية ضخمة لسد احتياجات التصنيع والتسليح والغذاء لملايير من الناس فوق سطح المعمورة، ونتيجة لهذه الأنانية المفرطة للبشر أصبحت الموارد الطبيعية فوق سطح الأرض تتعرض للاستنزاف نتيجة الاستغلال المفرط خاصة للموارد غير المتجددة كالبتروول والغاز والفحم المنعكس سلبا على مخزون هذه الموارد الناضبة واستمراريتها للأجيال القادمة.

فضلا عن خطر التغيرات المناخية التي اجتاحت كوكب الأرض في السنوات الأخيرة نتيجة تزايد الانبعاثات الغازية الدافئة في الجو مما تسبب بشكل واضح في تزايد وتيرة الإحتباس الحراري بشكل مفرغ وغير مسبوق، ونتيجة لهذه الأسباب أدرك المجتمع الدولي بوضوح أهمية حماية البيئة باعتبارها شرطا ضروريا ولا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، ولتحقيق هذه الغاية تم عقد العديد من المؤتمرات البيئية كما تم إبرام العديد من الاتفاقيات البيئية الدولية والإقليمية ذات الصلة ودعمت هذه الجهود بإصدار مؤسسي متخصص.

وعليه، فقد تزايد الإدراك العالمي والوطني بأن الرفاه الإنساني والتقدم الاقتصادي والاجتماعي إنما هو مرهون بمدى الاستغلال العقلاني والرشيد للموارد البيئية، كما أن موضوع البيئة والمحافظة عليها وحمايتها أصبح مركز اهتمام المجتمع الدولي والمنظمات الدولية وأيضا الحكومات والجمعيات الوطنية، كما أنها باتت تشكل محورا للاستراتيجيات العالمية المتعلقة بالتنمية والتنوع البيولوجي ومنع التلوث وتغير المناخ.

ومن هنا تبرز أهمية تدريس مقياس البيئة والتنمية المستدامة لطلبة السنة الثالثة قانون عام حتى يتعرف الطالب على المفاهيم الفقهية والقانونية للبيئة والتنمية المستدامة، والبحث في العلاقة بين المفهومين ومختلف مبادئ هذا القانون ودراسة أبرز المشكلات البيئية خاصة التلوث البيئي.